

اجتماع عقداء الداخل 12/06/ديسمبر 1958 خلال الثورة الجزائرية الخلفيات والتدعيات

د/أحمد مسعود سيد علي

جامعة محمد بوضياف - المسيلة -

مقدمة :

شكلت الولاية الثانية بؤرة من بؤر التوتر التي ساهمت في هز أركان الاستعمار الفرنسي بالجزائر، خلال فترة الثورة التحريرية وهي وإن سجل فيها انطلاق العمل المسلح بطريقة محتشمة مقارنة بما كان يجري في الأوراس، فإنها بادرة إلى قلب موازين القوة والأخذ بزمام المبادرة حينما نظمت انتفاضة الشمال القسنطيني في 20 أوت 1955، وبالرغم من الانتقادات التي وجهت إلى قادة الولاية خلال انعقاد مؤتمر الصومام في أوت 1956¹، إلا أن المؤتمرين في الأخير ثمنوا العمل الذي قام به زيغود، واستخلصوا العبر من الهجومات التي قامت بها الولاية الثانية، باعتماد إستراتيجية جديدة في النشاط الثوري ضمنوها في موثيقهم الثورية، وهي الاعتماد على قوة الجماهير التي لا تغور في الرمال²، لقد أعطت الهجومات بعدا جماهيريا للثورة التحريرية وأخرجتها من إطارها الزعاماتي، فهي من جهة كرسست الهوة بين المجتمعين وجعلت الإدارة الفرنسية تحسر الرهان في محاولتها تدجين الشعب الجزائري عبر مشروع جاك سوستيل، ومن جهة أخرى قفزت بالثورة نقلة نوعية لتتحلى في بعدها المدني³. لاحقا في حركة الإضرابات التي شنتها جبهة التحرير الوطني ومظاهرات ديسمبر 1960.

1 - خلافا لما ذهب إليه خيثر عبد النور في مرجعه السابق: ص 259، أن المؤتمرين بوادي الصومام انتقدوا فعل المنطقة الثانية بخصوص الهجومات بالنظر إلى ما خلفته من ضحايا، وهو الأمر الذي سيظل يطرح في مناقشات المؤتمرات التي عقدها لاحقا المجلس الوطني للثورة إلى أوت 1961، لكن المؤتمرين في الصومام في النهاية ثمنوا الانتفاضة واستخلصوا منها العبر، في تقديرنا أن العنف الثوري الذي واكب الهجومات طال شريحة الكولون التي كان بعض المؤتمرين يريد تحديدها على الأقل في تلك الفترة وعدم وخزها، لأجل ذلك فإن المؤتمرين الذين انتقدوا الهجومات قاموا في الأخير بتشمين الانتفاضة أو تحديدها إن صح التعبير واعتماد أطر ثورية جديدة توظف فيها جموع الجماهير الشعبية في حركة الإضرابات والمظاهرات بالتوازي مع الكفاح المسلح. أنظر أيضا:

2- وثائق مؤتمر الصومام، منشورات المتحف الوطني للمجاهد الجزائر 1996، ص: 254

1- أحمد مسعود سيدعلي: دور المدن الجزائرية في المقاومة ضد الاحتلال الفرنسي، مجلة الراصد، المركز الوطني للبحث في الحركة الوطنية وثورة أول نوفمبر محمد عباس: ثوار عظماء مرجع سابق ص 3194

2- محمد عباس: ثوار عظماء مرجع سابق ص 194

وعليه فإن الهجومات شكلت في حد ذاتها مبادرة فردية من المنطقة الثانية، جعلتها تتميز في مسيرتها الثورية عن باقي الولايات، فهي لم تنتظر عمليات الإمداد بالأسلحة بل ساومت قادة لأوراس على منطقة سوق أهراس وسلمتها لهم، مقابل حصولها على كمية من السلاح¹، الأمر الذي ساعدها على تفعيل نشاطها العسكري الذي انطلق بطيء عشية انطلاق الثورة.

1- برنامج شال في مرحلتين لتطويق الولاية الثانية:

كبقية الولايات شهدت الولاية الثانية أوضاعا مزرية كانت رهينة بعمليات الإمداد بالأسلحة وحدة العمليات العسكرية الكبرى التي شنت في إطار مخطط شال، بداية من 06 سبتمبر إلى التاسع من شهر نوفمبر 1959، انطلقت عمليات الأحجار الكريمة كمرحلة أولى ثم في مرحلة الثانية من أبريل 1960، إلى غاية سبتمبر 1960، حشدت لأجلها قوات عسكرية كبيرة من مختلف الأسلحة بين 35، إلى 50 ألف منها الفرقتان الخامسة والعشرون والحادية عشر للمظليين، عانت خلالها الولاية الثانية الويلات إن على مستوى جيش التحرير الوطني الذي تراجع قدراته القتالية أو شعبيا بانتشار وتضاعف عدد المحتشدات التي وصلت إلى خمسين محتشد².

من بين الأهداف الرئيسية لمخطط شال هو عزل جيش التحرير الوطني عن الشعب والتضييق عليه في مساحات محدودة تسهل عملية اختناقه، ولتحقيق هذا الهدف عمل جيش الاحتلال على تطويق كامل للتراب الوطني وجعله منطقة عسكرية محظورة.

فعلى سبيل المثال شهدت المناطق الريفية التالية تطبيق سياسة القمع الاستعماري لتعلن مناطق ممنوعة وتسهل عملية خنق جيش التحرير الوطني³.

- ناحية قسنطينة : بعيد الملاح، الغراب وفوبورلامي كلها مناطق اعتبرت ممنوعة.
- ميله: بعد مائة متر من الأسلاك الشائكة منطقتي الساريج، أولاد عبدون مناطق محرمة
- القل: إلى ما وراء أي ما بعد الأسلاك الشائكة فإن الكل اعتبر منطقة ممنوعة.

3- لخضر بوالطمين" الولاية الثانية المرحلة الانتقالية، مجلة أول نوفمبر عدد 145، 1994، ص 20

4- م.م.و. للأرشيف: م.و.م.و. ث.ج: تقرير لخضر بن طوبال، المصدر السابق.

وعليه فإن المنطقة كانت تشهد بسرعة تكاثر المراكز الأمامية المشكّلة من السكان في إطار الاحتشدات، وتبقى المد اشر التي نجت من ذلك عرضة لحمالات التمشيط المتتالية ليقبى الرعب و الخوف من التفتيش، والاستفزاز والإذلال هاجسا يطارد هؤلاء¹.

أما أولئك الذين لاذوا فرارا من عمليات التمشيط والاعتقال بعد أن ساعفهم الحظ في الريف واتجهوا نحو المدن فإنهم شكلوا الشريحة التي ظلت تعيش على هامش المدن عن طريق التسول في ظل حرمانهم من العمل، باعتبارهم مشبوهين، و بالتالي فإن وضعهم لم يكن يختلف بكثير عن أولئك الذين زج بهم في الاحتشدات

إن هذه الوضعية هي التي دفعت بقادة الولاية الثانية إلى توجيه نداء استغاثة إلى الحكومة المؤقتة في 17 نوفمبر 1959، بعد شهرين من انطلاق عملية الأحجار الكريمة على أراضيها وصف فيه قادة الولاية الوضع المأساوي الذي آلت إليه أوضاع الولاية كما يلي:²

2- أوضاع الولاية الثانية قبل انعقاد الاجتماع: تمكنا جيش الاحتلال من توزيع وحداته على كامل تراب الولاية بشكل سمح له بتطويق جميع وحدات جيش التحرير الوطني مستهدفا قطع شبكة الاتصالات برغم بدائيتها، وإضعاف القدرات القتالية لجيش التحرير التي غدت عديمة الجدوى أمام ترسانة العدو الحديثة، وهو ما جعل وحدات جيش التحرير تتكبد في ذات الفترة أي من سبتمبر إلى نوفمبر 1959، حوالي 300 شهيد، الأمر فرض على مسؤولي جيش التحرير الوطني إعادة تنظيم وحدات وأفواج هذا الأخير بما يتناسب مع الواقع الميداني للشأن العسكري لتفادي الضربات القاتلة والمتكررة للعدو، يضاف إلى ذلك انتهاج العدو لحرب نفسية خاضها في صفوف الجماهير لردعها وعزلها عن جيش التحرير الوطني.

1- أنظر نفس التقرير في مذكرات الرئيس علي كافي: من المناضل السياسي إلى القائد العسكري 1946_1962، دار القصة الجزائر 1999، ص: 184، 209، رغما ذلك فإن الجماهير الشعبية التواق للحرية استغلت وجودها في الاحتشدات المأساوية وأخذت شيئا فشيئا تنظم في نفسها داخلها حيث أوجدت تنظيما لجهة التحرير الوطني، وهو الأمر الذي كان يوحى بنضجها السياسي، أنظر رسالة الولاية الرابعة: 1961/06/20، الى ح.م.ج.ج. في : C043; CAN; CNRA 09-27/08/1961;

3- رسالة الولاية الثانية إلى الحكومة المؤقتة 17، نوفمبر 1959، في مذكرات علي كافي: مصدر سابق ص ص 317-319، يدرج نص الرسالة كملحق بالفرنسية ص ص 321-323

وعليه ألح قادة الولاية الثانية في مراسلتهم للحكومة المؤقتة على ضرورة إرسال 3000،¹ جندي المتواجدين بالحدود الشرقية لتعزيز ما تبقى من وحدات جيش التحرير وتقوية قدراتها في مواجهة العدو، من جهة أخرى أوضح قادة الولاية الوضع المتري ل وحدات جيش التحرير في مجال العتاد بالنظر إلى الحصار الذي فرض على أراضي الولاية، حصار لم يؤثر فقط على الأوضاع الغذائية واللباس بل طال الوحدات بظهور أمراض جماعية باتت تؤثر على حركة الوحدات غير ثابتة بالنظر إلى المطاردة المستمرة.

لقد زج بالشعب نحو البؤس والشقاء المحتم بالفعل التطويق المفروض من طرف قوات العدو التي قامت بتجميع أعداد كبيرة من الجماهير في المحتشدات وطردتهم من قراهم ومدا شرهم وأبادت ثروتهم الحيوانية على قتلها ومزارعهم البدائية، والحالة هذه وفي غياب الإعانات القادمة من الخارج فإن انتهج سياسة جديدة بالتوازي مع عمله القمعي في محاولة منها لاستدراج الشعب قامت إدارة الاحتلال بتطبيق سياسة التهدئة عن طريق منح قروض فلاحية للفلاحين والإعانات للمعوزين، طريقة كانت تنذر بدفع الشعب إلى الارتقاء في أحضان فرنسا إن لم تسارع في تدارك الوضع، أما عن الوضع بالمدن فإن الجماهير غدت رهن حملات الاعتقال والتفتيش والاعتقالات والاعتداءات على الشرف، في الأخير حمل قادة الولاية الثانية الحكومة المؤقتة مسؤولية الوضع الذي آلت إليه أوضاع الثورة،² بالنظر إلى أنها لم تستجيب لنداء الإغاثة الذي كان يوجهه الداخل في العديد من المراسلات.

وفي مراسلة أخرى وجهها علي كافي إلى الحكومة المؤقتة بتاريخ 29 أكتوبر 1960، أوضح قائد الولاية حجم الخسائر التي خلفتها عمليات مخطط شال في الولاية الثانية طيلة ستة أشهر دون انقطاع، على مستوى التنظيم السياسي المدني لجبهة التحرير الوطني قضى العدو على 90 بالمائة من هذا التنظيم، على الرغم من أن المناضلين كانوا يعيدون استحداثه من خمس إلى ستة مرات في بعض القرى والمدن، وبدلك غدت معنويات جموع الريفيين والحضر على حد سواء منهارة جراء سياسة القمع، في الوقت الذي زج بجل الشريحة الأولى من

1- إن هذا العدد هو الذي تحاشى ذكره علي كافي خلال اجتماع العقداء، فهو لم يشر إلى وحدات الولاية الثانية المرابطة على الحدود، في حين ذكر عدد قوات الولاية بالداخل 3338، الأمر إلى استفسر عنه خيثر في مرجعه السابق ص: 264، نقلا عن الدراسة القيمة التي أعدها الدكتور حباسي شاوش حول اجتماع العقداء في خريف 1959، أنظر: د حباسي شاوش من وثائق الثورة الجزائرية" مجلة دراسات إنسانية العدد الأول كلية العلوم الإنسانية جامعة الجزائر 2001، ولكن بالعودة إلى مذكرات علي كافي تتضح لنا الصورة بخصوص عدد القوات المرابطة بالحدود من الولاية الثانية وعددها 3000، جندي كما ذكرت الرسالة الموجهة إلى الحكومة المؤقتة في نوفمبر 1959، فإذا كان قادة الولاية الثانية وهم متواجدين بالداخل وفي خضم المعركة كانوا على علم بتعداد قواتهم المرابطة على الحدود هل يعقل أن كافي المتواجد بالخارج لحضور اجتماع العقداء كان يجهل ذلك والقوات كانت على مقربة منه؟ لم تكن هذه القضية من وحي بن طوبال وكافي للتمويه على بقية العقداء والاستعداد لساعة الحسم.

رسالة الولاية الثانية إلى الحكومة المؤقتة 17 نوفمبر 1959 في مذكرات علي كافي مصدر سابق ص 2319

الشعب أي سكان الريف في المحتشدات بعد أن شهدت كل أنواع سياسة القمع من اغتصاب واعتقالات عشوائية و نهب لممتلكاتها، وبذلك أصبح الوضع العام للثورة بالداخل جد خطير وينذر بالزوال الحقيقي للمشروع الثوري، في الأخير ناشد قائد الولاية قادة الخارج للإسراع لتدارك الوضع للإيفاء بوعودهم المتعلقة بإمداد الداخل بالسلاح والإطارات لفك الحصار المطبق الذي فرضه جيش الاحتلال.¹

شهد الثلاثي الأخير من سنة 1958، تصاعد حاد في عتبه الصراع بين رفقاء السلاح، أي بعيد إنشاء الحكومة المؤقتة في سبتمبر من نفس السنة، كان أهمها قضية العقيد العموري في أكتوبر من ذات السنة السالفة الذكر، يضاف إلى ذلك طريقة تعاطي قادة الثورة مع قضية العموري بطريقة لم تزد إلا في تعفن الأوضاع، لقد بدا واضح في تلك الأثناء أن صرح كريم بلقاسم وزير القوات المسلحة أخذ يتهاوى ضمن أجهزة الثورة، إذ شهدت وحدات جنود جيش التحرير الوطني المرابطة بالحدود الشرقية في نهاية سنة 1958، وبداية 1959، حالة تدمر جراء استعانة الحكومة المؤقتة بالحكومة التونسية للقضاء على عصابة الأوراس النمامشة فيما عرف بمؤامرة العقيد العموري، يضاف إلى ذلك فإنه في الوقت الذي كانت الولايات بالداخل تعاني حصار مرير بفعل سياسة التطويق والعزل التي فرضها مخطط شال الجهنمي عاشت هذه الأخيرة أيضا صراعات ضد بعضها بعض وبينها جميعا والمناطق الحدودية حول عملية الإمداد بالسلاح والعتاد على قتلها؛ ففي الوقت الذي كانت الثورة بالداخل تختنق، كانت وحدات جيش التحرير الوطني المرابطة بالحدود تمتلك ترسانة عسكرية جد متطورة بالمقارنة مع ما يمتلكه جيش تقليدي ينتهج إستراتيجية حرب العصابات لتحقيق أهدافه، ويمكننا التذليل على ذلك بما كانت تنفقه مصالح جيش التحرير الوطني ما وراء الحدود على وحداتها ففي الفترة الواقعة بين أوت 1958، إلى جانفي من نفس السنة، ارتفعت قيمة النفقات لمختلف الأجهزة العتاد الذخيرة الإصلاح اللباس...، ارتفعت من خمس ملايين وخمسمائة ألف فرنك فرنسي إلى خمسون مليون فرنك فرنسي، مما يوحي بازدياد عدد اللاجئين الذين جندوا على مستوى الحدود الشرقية، زد على ذلك تطور نوعية السلاح الذي غدا يمتلكه جيش التحرير الوطني من رشاشات مضادة للطيران، قذائف المورتي بين ماي 1957 إلى أوت 1959.²

1- رسالة الولاية الثانية إلى الحكومة المؤقتة 29 أكتوبر 1960، في مذكرات علي كافي، مصدر سابق ص 325

1- م.م.و.ث ج. دورة ديسمبر 1959/جانفي 1960، جداول تبين نوعية وكمية الأسلحة والذخيرة التي كانت تمتلكها الثورة بالخارج، CO15.

هذه الترسانة بدا واضحا إذاك أنها إن لم توظف في تعزيز الكفاح المسلح، فإنها لن تكون ذات فاعلية مستقبلا، كما استفادة وحدات جيش التحرير الوطني في ذات الفترة وعززت بالتحاق إطارات جزائرية عسكرية من خريجي المدارس العربية العسكرية والفارين من الجيش الفرنسي، لكن هذه الطاقات ظلت ساكنة وغير موظفة، كما بدا السلاح المكس في مخازن جيش الحدود يشهد حالة تلف بفعل عدم الاستعمال، زد على ذلك فإن قادة الثورة آنذاك فشلوا في محاولة تنظيم وحدات جيش التحرير الوطني المرابطة بالحدود بغية تعزيز الكفاح المسلح عن طريق صهر كل طاقات جيش التحرير الوطني بعضها البعض ودمجها ضمن قيادة موحدة وإخضاعها لإستراتيجية واضحة المعالم يتم فيها القضاء على الصراعات القبلية والحزابات بين سكان الريف والمدن وبين المتخرجين من المدارس العسكرية العربية والفرنسية، لقد تجلّى فشل قادة الثورة في هذا الصدد في المغامرة التي شهدتها مشروع الرائد ايدير مولود باعتباره مدير ديوان وزارة القوات المسلحة بقيادة كريم بلقاسم لتوحيد وصهر وحدات جيش التحرير الوطني المرابطة بالحدود قصد استحداث جيش عصري، مغامرة انتهت بفتح الأبواب نحو حركة تمرد واحتجاج صعدت من حدة الشرخ بين قادة الثورة خلال صيف وخريف سنة 1958¹، من جهة أخرى فإن العديد من قوافل الإمداد التي كانت قد كلفت من طرف الولايات بجلب السلاح ظلت قابضة ماوراء الحدود، بعد أن عجزت عن اختراق الأسلاك الشائكة، الأمر الذي ضاعف من مشاعر الامتعاض لدى قادة الداخل، هكذا كان مشهد الثورة بالخارج، أما على المستوى الداخلي فإن حالت التذمر التي كان يعيشها القادة الميدانيين للثورة تجاه قادة الثورة بالخارج أخذت منحى تصاعدي وطالة معظم الولايات عدا الخامسة والثانية، تدمرا تجسد في اجتماع عقده مسئولو الولايات الأولى الثالثة، السادسة والرابعة، عرف باسم اجتماع عقداء الداخل في 12/06، ديسمبر 1958، بمبادرة من العقيد عميروش، الذي كانت ولايته إلى وقت قريب تعيش حالة من الانفلات الخطير جراء عملية الزرق التي أطلقها العقيد غودار لتسميم البنية التحتية لجيش وجبهة التحرير الوطني في أبريل 1958².

3- اجتماع عقداء الداخل 12/06/ديسمبر 1958:

1 - لقد اجتاحت حركة العصيان الكتائب الوافدة من النمامشة، ثم طالت بعض مناطق الولاية الثانية لتنتهي بمغامرة قامت بها القيادة على مستوى الحدود التونسية حيث حاول النقيب أحمد بن شريف وحما لولو، استدراك الوضع بإصدار نداء للمتطوعين الجزائريين للدخول إلى الجزائر، حينها حل هذا الحيز كصاعقة لدى أولئك الذين تمأوت عزائمهم وهمهم في صفوف وحدات جيش التحرير الوطني المرابطة بالحدود، وأعلنوا تخليهم عن الانتقال إلى جبهات القتال تحت ذريعة المرض، أو حتى الظهور بمظهر المريض عوض مواجهة الأسلاك الشائكة، كان الكثيرون يرغب العمل-- كسائقي شاحنات أو حلاق ... عوض التضحية بأنفسهم لأجل قضية بدأت تظهر غامضة في تصورهم وغير ذات جدوى أنظر:

-Mohamed HArbi.:LE F;L;N op. cit. pp223 ,224,227

2- حول هذا الموضوع أنظر: شوقي عبد الكريم: العقيد عميروش:

يعزو الكثير من المؤرخين أن اجتماع العقداء بالداخل في نهاية سنة 1958، بالشمال القسنطيني، كان من وحي كريم بلقاسم الذي أوعز للعقيد عميروش تنظيم هذا الاجتماع،¹ لتقييم الوضع العام للثورة بالداخل؛ وتنسيق العمل مع قادة الولايات و رسم الأفاق لمستقبل الكفاح المسلح، حضر هذا الاجتماع قادة الولايات الآتية: الثالثة(العقيد عميروش) الولاية الرابعة بقيادة العقيد محمد بوقرة والولاية السادسة العقيد سي الحواس والولاية الأولى بقيادة العقيد الحاج لخضر، وتغيب قادة الولايتين الخامسة والثانية،² وقد أسس عميروش لهذا الاجتماع بالتحضير لوثيقة وفاق وقعها قادة الداخل ضد قيادة الخارج ممثلة في الحكومة المؤقتة التي لم تلبى حاجة الداخل الملحة في التموين والتمويل، في الوقت الذي ركزت جهودها على النشاط الدبلوماسي،³ وارتكز النقاش خلال الاجتماع على:

- إيفاد لجنة تحقيق إلى الداخل.
- قضية العزلة المطبقة التي غدا يعيشها الداخل منذ خروج لجنة التنسيق والتنفيذ في مارس 1957، عزلة فرضت تغيب قيادة الداخل في المشاركة في اتخاذ قرارات جد هامة بالنسبة لمصير الثورة، عزلة فرضت حالة من الاحتناق في صفوف وحدات جيش التحرير الوطني بالنظر إلى توقف عمليات الإمداد والتموين.
- التوزيع العادل للسلاح بين الولايات.
- تحويل أنظار قوات جيش التحرير المتمركزة على طول الحدود عن مهامها الأساسية، وعدم استعمالها على الحدود لشل نشاط القوات الفرنسية، وفك الحصار على المجاهدين في الداخل.
- ضرورة دخول إطارات الثورة المتواجدين بالخارج
- اعتبار القيادة بالخارج لم تضاعف جهودها في سبيل إعادة ربط العلاقات مع الداخل.
- لأجل ذلك فإن قادة الداخل يطالبون بضرورة العودة إلى العمل في إطار مبدأ القيادة الجماعية وأسبقية الداخل على الخارج

1 - Mohamed HArbi. : LE F; L; N op. cit. p230

2- لقد وجه العقيد عميروش رسالة لوم بتاريخ 15/12/1958، للعقيد علي كافي عن عدم حضوره الاجتماع رغم أنه كان في ولايته على مسافة ثلاثة ساعات مشياً، في الوقت الذي قطع فيه سي الحواس قائد الولاية السادسة ومحمد بوقرة قائد الولاية الرابعة شهرين مشياً، وأظهر عميروش أن تغيب كافي قد ألم الجميع بغية دراسة الوضع العام، وضعا أخذ يتجه أكثر نحو التشرذم. أنظر: نص الرسالة في علي كافي: مذكرات الرئيس علي كافي، مرجع سابق: ص 406-407

3 -SLiman Cheik :La Révolution Algérienne projet et action 1954/1962 ;Thés de Doctorat ; Grenoble ;France 1975 ;T :III ;p 614

- استحداث لجنة ولائية تضم عناصر قيادية من ولايات الداخل لمواجهة حالة الاختراق التي أخذت تشنها أجهزة استخبارات العدو.

- على الولاية الثالثة أن تفد مبعوثيها لإعانة مسؤولي الولاية الأولى لإرساء النظام من جديد في صفوف الوحدات المتناحرة بسبب النعرات القبلية.

- الولاية الرابع تقدم الدعم للولاية السادسة بإيفاد كتائب لتطهيرها من عصابات بلونيس.

اختتم الاجتماع بتوقيع الحاضرين من قادة الولايات وأرسلت محاضره¹ إلى الحكومة المؤقتة بتونس عن طريق الرائد عمر أوصديق، وعزا لدين.

وقد تسلّمت الحكومة المؤقتة المحضر المذكور، واستمعت إلى شروح قدمها كاتب الدولة عمر أوصديق²، وفي ذات السياق ذكر السيد فرحات عباس أن عمر أوصديق أسر له بأن عميروش عازم على أن لا تبقى في الخارج سوى مندوبية يسيرها شخص واحد هو فرحات عباس، أما المسئولون الآخرون للجهة فإنهم سيجبرون على العودة إلى أرض الوطن، وستسند القيادة العليا إلى ضابط برتبة جنرال، قد يكون عميروش نفسه³.

و من دون الخوض في صحة رواية عباس أو عدمها فإن الاجتماع في حد ذاته أحدث حالة استنفار لدى قيادة الثورة بالخارج، ذلك أنه جمع كل الأطراف المتدمرة من هاته الأخيرة بقيادة الأوراس شاركت في الاجتماع باسم العقيد الحاج لخضر عبيد الذي يكون قد شارك ضمن الإطار العام الذي خلفته تداعيات القضاء على مجموعة العموري من طرف الحكومة المؤقتة⁴، بالإضافة إلى أن المنطقة ذاتها كانت إلى بداية فترة الحاج لخضر بؤرة توتر شديد لم تتحكم فيها قيادة الخارج، فالهواجس التي خلفتها سلطة كريم بلقاسم في وزارة القوات المسلحة، دفعت بالكثير من القادة الميدانيين نحو التمرد ورفض الخضوع لسلطة الثورة في الخارج الممثلة في نظر هؤلاء في شخص كريم، لقد لعبت المنافسة الحادة بين الباءات الثلاث في تشويه صورة هذا الأخير الذي غدا في

1 - أنظر محضر اجتماع عقداء الداخل الموجه إلى الحكومة المؤقتة في فيفري 1959، في : علي كافي : مرجع سابق، ص 383

2 - م.ع. الزبيري: مرجع سابق، ص 189.

3 - إذ صحت رواية عباس نقلا عن عمر أوصديق فإن بوقرة كان بالفعل غير عابئ بقيادة الثورة بالخارج وإلا كيف نفسر تكليفه لشخص مشبوه لينوب عنه للمثول أمام الحكومة المؤقتة وتوضيح قضية اجتماع عقداء الداخل.

4 - خلفت الطريقة التي تم من خلالها تصفية مجموعة العموري وقعا كبير لدى الكثير من قادة الأوراس الذين ظلوا يتذمرون من قيادة الثورة بالخارج الممثلة خصوصا في شخص كريم. أنظر:

- Abderazak Bouhara : OPCIT; p 197

نظرهم يجابي في العنصر القبائلي في الترقيات و المناصب القيادية لجيش التحرير¹، ويبدو أن تضافر العوامل السابقة الذكر مع ما كان يعانيه الداخل من حالة تدمر جراء انقطاع الاتصالات وتوقف عمليات الإمداد بالداخل، جعل قادة الأوراس يشاركون في الاجتماع.

أما قيادة الولاية السادسة فكان الاجتماع بالنسبة إليها أمراً حيويًا، فالعقيد سي الحواس تركزت جهوده منذ تعيينه على رأس الولاية السادسة في ماي 1958، في القضاء على المصالية بأراضي الولاية السادسة، التي كانت تنازعه السلطة جهود لم تقوي من مركز الولاية السادسة ضمن مؤسسات الثورة التي ظلت غائبة عن اجتماعاتها المصرية التي عقدتها منذ مؤتمر الصومام إلى مؤتمر طرابلس الأخير في ماي جوان 1962، مرورًا باجتماع العقداء في خريف 1959. علاوة على ذلك فإن التقارب الذي حدث بين العقيدين بوقرة وعميروش مع الحواس أعطى لهذا الأخير نفساً آخر في محاولة بسط نفوذ الثورة بأراضي الولاية السادسة².

من جهته أخرى فإن مشاركة عميروش كانت قوية وقد أكدت جل الوثائق أن الاجتماع كان بوحى منه وبإيعاز من كريم بلقاسم لإضعاف خصميه لخضر بن طوبال وعبد الحفيظ بوصوف، ضف إلى ذلك فإن أوضاع الولاية الثالثة كانت مهيأة لتنظيم ذلك النوع من الاجتماعات التي اعتبرتها قيادة الثورة محاولة انقلابية فحالة الاستنفار التي عاشتها الولاية الثالثة اثر واقعة الزرق، عززت من رغبة عميروش في استحداث هيئة تنسيق بين الولايات لتنسيق العمليات العسكرية وتوحيد الإستراتيجية وهو ما تضمنته محاضر اجتماع عقداء الداخل كما أن النقص الفادح في عمليات الإمداد بالسلاح الذي كانت تعاني منه الولاية الثالثة مقارنة مع بقية الولايات جعلت عميروش يعاتب كريم عبر رسالة وجهها له في 19/01/1959 حول المحاباة التي كانت تشهدها بعض الولايات في الإمداد بالسلاح مقارنة ببقية الولايات³.

والعقيد بوقرة من جهته كان الاجتماع بالنسبة إليه مصيرياً بالنظر إلى ما كانت تعانيه الولاية الرابعة من ضائقة وشح في ميدان التسليح، علاوة على عدوى قضية الزرق التي طالته ولايته فعميروش ما لبث أن نبه بوقرة من خطورة الاختراقات التي قد تطل الأجهزة القيادية في الثورة، خطورة جعلت بوقرة يقتنع⁴ برواية عميروش

1 - حوار مع الملازم جلامدة خميسي ضابط سابق في جيش الحدود بالجبهة الشرقية 1959/1962، متقاعد من جيش الشعبي الوطني. حوار بمدينة المسيلة 2008/09/15

2 - Sadek SallaM: La réunion Inter wilayas de décembre 1958 Ré visitée a partir des Archives de L.A.N; OPCIT; p72

3 - رسالة عميروش إلى كريم بلقاسم وزير القوات المسلحة 1959/01/19، في علي كاي: مرجع سابق ص 408

4 - Tegua: L.A.N en Wilaya VI; OPCIT P:95/98

بخصوص تورط عضوين بارزين في مجلس الولاية الرابعة وهما الرائد عمر أوصد يق وعزا لدين لأجل ذلك قام بعزلهما وأوفدهما إلى الحكومة المؤقتة للتحقيق معهما، يضاف إلى ذلك أن الوضع العام للولاية الرابعة في فترة العقيد بوقرة بالنظر إلى الجهود التي بذلها من أجل إعادة تنظيمها وتقوية صفوف الثورة، جهودا ترمى صداها إلى تخوم الولاية السادسة والخامسة على حدا سواء، أثر التنسيق الذي كان يجري مع لعقيد سي الحواس للقضاء على المصالية وتتبعها بأراضي الولاية السادسة، أما بالولاية الخامسة التي ظل قادتها بالخارج فإن بصمات العقيد بوقرة على هذه الأخيرة جعلت من المنطقتين الرابعة والسابعة من الولاية الخامسة ينسجمان مع بقية مناطق الولاية الرابعة، لقد بدا عمل بوقرة في هذا الاتجاه يشكل نواة لاستحداث هيئة تنسيق بين الولايات لتنظيم الكفاح المسلح¹.

شكل اجتماع عقداء الداخل في حد ذاته سابقة خطيرة في اعتقاد قادة الثورة بالخارج الذين عاشوا حالة من الاستنفار القصوى، واعتبروه مؤامرة ضد الحكومة المؤقتة، فمن جهة ظلت الشكوك تخوم حول كريم من طرف خصومه في الحكومة والتي جعلتهم يعتقدون أن الاجتماع جاء بإيعاز منه إلى عميروش لاستحداث هيئة تنسيق بين الولايات وهو الأمر الذي لم يخفيه كريم في معرض جلسات المجلس الوطني للثورة²، بل كان يدعو إلى تشكيل هذه الهيئة كحل عملي للتحكم في الوضع الداخلي للثورة والتخلص من مسألة أسبقية الداخل عن الخارج، والظاهر أن تعامل قيادة الخارج مع هذه المسألة كان شبيه بتعاملها مع بقية المسائل لقد ظلت مهووسة من أي مبادرة يقدم عليها قادة الداخل باعتبارهم أتباعا، فهي لم تشركهم -أي قادة الولايات- في المسائل المصيرية التي تخص الثورة³.

أدرك قادة الثورة بالخارج أن توظيف الدعاية والتشهير بالأداء السلبي للحكومة المؤقتة من طرف العقداء الأربع كانت كفيلا بتقويض أسس الشرعية التاريخية التي كان يتغنى بها الباءات الثلاث على خصومهم من السياسيين، كما أدرك هؤلاء أن حركة العقداء الأربع قد تفتح أفقا أخرى لحركات احتجاجية تعطي لنفسها شرعية تطهير الثورة وتقويمها، لأجل ذلك عاشوا حالة من الاستنفار ووجهوا بسرعة دعوات إلى العقداء الأربع للمثول أمام الحكومة المؤقتة وحسم الموقف، غير أن استشهاد العقداء الثلاث عميروش والحواس ثم بوقرة شكل

1 - الظاهر أن هذه الجهود هي التي جعلت من الباحث صادق سلام يعتقد أن اجتماع عقداء الداخل جاء بوعي من بوقرة وليس من عميروش.

2 - م.و.ث.ج. دورة أوت 1961، جلسة 18/08/1961، مداخلة كريم بلقاسم، غلبة مصورة رقم: C022

3 - لقد تم تعيين قادة الولايات في مسألة تشكيل الحكومة المؤقتة، ولم يتم الالتفات نحو الداخل، في الوقت الذي عكفت لجنة التنسيق والتنفيذ الثانية في عقد سلسلة من الاجتماعات قاربت الثمانية من سبتمبر 1957/ إلى أوت 1958، كما استشيرت فيدرالية الجبهة بفرنسا لكن الداخل تم تعيينه نهائيا. أنظر: م.و.ث. دورة ديسمبر 1959، جانفي 1960 تقرير عبد الحميد مهري، غلبة مصورة رقم: C02

ضارة نافعة لقادة الثورة بالخارج الذين ادخروا جهدهم لمعارك أخرى سرعان ما طفحت إلى السطح بعد أن شل عمل الحكومة المؤقتة في ربيع 1959، واضطرت إلى استدعاء القادة العسكريين.

4- علاقة الولاية الثانية بالقيادة في الخارج:

لم تشهد الولاية الثانية اهتزازا في هياكلها سواء في فترة قيادة بن طوبال أكتوبر 1956، ماي 1957، ثم علي كافي إلى جوان 1960، تاريخ عودته إلى تونس وفي الأخير صالح بوبنيدر من جويلية 1960، إلى تاريخ اعتقاله من طرف ضباط هيئة الأركان في جويلية 1962، بل شهدت استقرارا هيكليا في أجهزتها¹ جنبها الكثير من المتاعب التي طالت غرمائها سواء مع مسؤولي المناطق والنواحي التابعين لها أو مع قادة الثورة بالخارج، عدا الفترة الأخيرة من عمر الثورة أي خلال عملية الزحف التي قامت بها هيئة الأركان انطلاقا من الحدود الشرقية نحو العاصمة مرورا بقسنطينة في جويلية 1962، لكنها كانت تتعامل بحذر مع باقي الولايات خاصة جارتها الأولى والثالثة، مثلما فعلت اثر رفضها المشاركة في اجتماع عقداء الداخل رغم أنه وقع بأراضيها في ديسمبر 1958²، وأيضا كانت أسباب هذا الرفض والمبررات التي حاول علي كافي تقديمها³.

فإن قادة الولاية الثانية كانوا يدينون بالولاء للقيادة بالخارج وضمن أعلى وأقوى هيئات الثورة حيث كان يمثلهم لخضر بن طوبال ضمن ما كان يعرف نظريا بالباءات الثلاث ومع تشكيل الحكومة المؤقتة نال الحظ الأوفر بتقلده منصب وزير الداخلية بالنظر للمصالح والمنظمات التي كانت تابعة للوزارة⁴ طيلة عهدهتين سبتمبر 1958، جانفي 1960، ومن جانفي 1960، إلى 28 أوت 1961، علما أنه تحصل على موقع في اللجنة الوزارية للحرب رفقة كريم وبوصوف بداية من جانفي 1960، إلى تحلل أجهزة الثورة في صائفة 1962، أما عن امتعاض قادة الولاية الثانية من تشكيل لجنة العمليات العسكرية في أبريل 1958⁵، ففي تقديرنا لم يكن ما يبرره سوى طموح قادتها لترأس هذه الهيئة، بالرغم من الأسباب الموضوعية التي جاءت بها

1 - خيثر عبد النور: مرجع سابق ص 262

2 - مذكرات علي كافي: مصدر سابق، ص 406

3 - المصدر نفسه، ص 399

4- تجدر الإشارة هنا إلى أن وزارة الداخلية طبقا للقوانين الأساسية لجبهة التحرير الوطني كانت تابعة لها كل المنظمات الجماهيرية التي استحدثتها الثورة بالإضافة إلى الفيدراليات في الخارج، لكن كما كان شأن العديد من مؤسسات الثورة فإنها كانت تدار على هوى مسؤوليها، فمع تراجع قوة بن طوبال تراجعت معه المؤسسات التي كانت تابع لوزارته وهو ما ينطبق على الفيدراليات بالخارج التي انشطرت بين وزارة الحكومة المؤقتة تارة وتارة أخرى مع هيئة الأركان العامة، الأمر الذي توضحه التسميات المختلفة التي يطلقها قادة الثورة أنفسهم على بعض الهيئات مثل بعثة جبهة التحرير الوطني بالمغرب وفيدرالية جبهة التحرير الوطني بالمغرب، ومكتب هيئة الأركان لبعثة الجبهة بالمغرب حوار مع المجاهد الطيب الثعالبي بالعاصمة في جويلية 2008

أنظر نص رسالة الولاية الثانية إلى الحكومة المؤقتة بتاريخ 19/10/1958، في مذكرات علي كافي نفس المصدر السابق: ص 229 - 5235

الرسالة التي بعثتها الولاية الثانية للحكومة المؤقتة، ثم أن نص الرسالة جاء في أسلوب ممتعض بخصوص طريقة إنشاء الحكومة المؤقتة التي لم يخطر لأجلها قادة الولايات الذين كان أغلبهم بالداخل خصوصا وأن أعضاء المجالس الولائية أضحوا أعضاء بالمجلس الوطني للثورة الذي لم يستشر هو الآخر.

إن تخميننا هذا أنبنى في حقيقة الأمر من القراءة المتعمقة للرسالة التي وجهها مجلس الولاية الثانية بتاريخ 19 أكتوبر 1958، إلى الحكومة المؤقتة بخصوص موقفها من إنشاء لجنة العمليات العسكرية والحكومة المؤقتة، وبالنسبة للجنة فإنه عارض صراحة الأفراد الذين عينوا على رأسها، لأن هؤلاء بالنهاية انتهوا إلى الفشل، أما فيما تعلق بالحكومة المؤقتة فإنه على الرغم من المآخذ التي سجلت فإن حدثا بذلك الحجم وفي ذلك الظرف يجب مباركته فهو حدث ثوري سجلته جبهة التحرير الوطني.¹

ظلت إذا الولاية الثانية تؤثر وتتأثر بمسار الثورة التطوري وتتقوى من حماية بن طوبال، وبالتالي ظلت مواقفها حبيسة قوة وضعف سيدها الأول، وبصعود نجم هيئة الأركان على حساب كامل هيئات الثورة المتحللة في صائفة 1962، تراجع قوة الولاية الثانية بتهايوي قوة رجلها الأول الذي اعتقل في ذات الفترة²، من طرف ضباط كانوا إلى عهد قريب من ذلك يرتجفون من صلابة الرجل... فلا يغر بطيب العيش إنسان....

مذكرات علي كافي نفس المصدر السابق:ص:1227

2 خيثر عبد النور:مرجع سابق.ص:265 في تقديرنا أن الأستاذ خيثر لم يتعمق في مسألة تراجع قوة بن طوبال، بل اعتبر تنحيته من وزارة الداخلية في حكومة بن خدة أوت 1961، ومنحه منصب كاتب دولة مؤشرا لتفهمه ووقوفه موقف ضعيفا خلال أزمة صائفة 1962، لكن ألم يكن هذا التراجع مبني على مساومة لا ندعي معرفة حقيقتها، غير أن ربط هذا الموقف مع موقف عبد الحفيظ بوصوف ومقارنته بموقف كريم الراديكالي يوحي بأن هذا الأخير لم يترك له مجال واسع للمناورة والمساومة عكس الثنائي الذي فضل الانسحاب بلطف وهدوء مقابل...